



كلمة افتتاحية مفصلة خاصة باليوم الدراسي الذي ينظمه مجلس
قضاء الجزائر بالشراكة مع المجلس الأعلى للقضاء، حول
موضوع: "الأمن السيبراني و أخلاقيات مهنة القضاء"



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا، نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء،
السيد النائب العام لدى المحكمة العليا،
السيد محافظ الدولة ، لدى مجلس الدولة،
السيد محافظ الدولة لدى محكمة التنازع،
السيدات و السادة أعضاء المجلس الأعلى للقضاء،
السيدة رئيسة السلطة الوطنية الوطنية للشفافية و الوقاية من الفساد،
السيد المدير العام للجمارك،
السيد رئيس المجلس الشعبي الولائي لولاية الجزائر،
السادة نواب البرلمان بغرفتيه،
السيد المفتش العام بوزارة العدل،
السيد المدير العام لإدارة السجون و إعادة الإدماج
السيد المدير العام للموارد البشرية بوزارة العدل ،
السيد المدير العام لعصنة العدالة ،
السيد المدير العام للديوان المركزي لقمع الفساد،
السيد المدير العام لديوان مكافحة المخدرات،
السيدة رئيسة السلطة الوطنية الوطنية للشفافية و الوقاية من الفساد،

السادة الرؤساء و النواب العامين لدى المجالس القضائية البلدية- بومرداس -
المدية - تيبازة،
السيدان الرئيس و النائب العام لدى مجلس الإستئناف العسكري بالبلدية،
السيدان الرئيس و وكيل الجمهورية لدى المحكمة العسكرية بالبلدية،
السيد نقيب منظمة المحامين لناحية الجزائر،
السادة نقباء منظمات المحامين لناحية - البلدية- بومرداس- المدية،
السيد رئيس الغرفة الجهوية للموثقين -وسط-،
السيد رئيس الغرفة الجهوية للمحضرين وسط،
السيدان رئيس الاتحاد الوطني للخبراء و الوسطاء القضائيين،
السادة رؤساء و ممثلي الهيئات الدستورية و السلطات الرسمية المـدنية
و العسكرية،
السيدات والسادة زملائي القضاة،
السيدات والسادة ممثلي الهيئات القضائية والأكاديمية،
أسـرة الإعلام،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
أرحب بكم جميعاً في رحاب مجلس قضاء الجزائر، لنناقش
موضوعاً يقع في صميم حاضرنا ومستقبلنا: "الأمن السيبراني
وأخلاقيات المهنة".

إن هذا اليوم الدراسي، و الذي جاء بمبادرة مشكورة من
المجلس الأعلى للقضاء، هو فرصة لنا جميعاً لتبادل
الخبرات، ونعمّق فهمنا، ونضع الأسس لثقافة مهنية تجمع بين
الكفاءة التقنية والنزاهة الأخلاقية ، وذلك في إطار التعاون
البناء مع المجلس الأعلى للقضاء، وحرصاً منا جميعاً على مواكبة
التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم الرقمي، وتأثيراتها
المباشرة وغير المباشرة على أداء السلطة القضائية وأخلاقياتها

لقد أصبحنا اليوم نعيش في واقع باتت فيه الحدود بين الفضاء الواقعي والفضاء السيبراني شبه منعدمة. فحضور القاضي - كغيره من الأفراد - في المنصات الرقمية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أضحى أمراً قائماً لا يمكن إنكاره، غير أن هذا الحضور لا يخلو من تحديات مهنية وأخلاقية تفرض علينا إعادة التفكير في محددات سلوك القاضي خارج قاعة الجلسات خاصة حين يصبح رأيه أو سلوكه الرقمي محل متابعة وتأويل من قبل الجمهور والرأي العام

السيدات والسادة، الحضور الكريم

إن أخلاقيات مهنة القاضي كانت ولا تزال ركيزة أساسية لضمان نزاهة القضاء واستقلاليتيه، ولكن المستجدات الرقمية فرضت علينا توسيع دائرة هذه الأخلاقيات لتشمل مفاهيم

جديدة مثل:

* التحفظ في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي،

* الحياد في التعبير الرقمي ،

* إحترام الخصوصية والمعطيات الشخصية،

* الحذر من التضليل السيبراني والمعلومات الزائفة والوعي
بمدى التأثير المحتمل لأي سلوك إلكتروني على صورة العدالة
والثقة بها ،

ونحن، إذ نطرح هذا الموضوع للنقاش والتفكير، فإننا لا
نقف عند حدود التنظير، بل نطمح إلى الخروج بتوصيات
عملية واضحة، تُسهم في صياغة معايير سلوكية مهنية مواكبة
للعصر الرقمي، متسقة مع أحكام القانون، ومتوافقة مع
مكانة القاضي كمحور أساسي لتحقيق العدل والطمأنينة
داخل المجتمع،

الحضور الكريم،

إن إختيار هذا الموضوع بالذات نابع من إيمان المجلس
الاعلى للقضاء ، ومعه مجلس قضاء الجزائر، بأن القاضي لا
يُقَوِّم فقط بكفاءته القانونية، بل أَيْضاً بسمو سلوكه
وأخلاقياته وأن صيانة هيبة القضاء تتطلب الوعي التام
بمتغيرات العصر وفي مقدمتها التحديات الأخلاقية المرتبطة
بالتحول الرقمي إن مهمتنا اليوم مزدوجة؛ فمن جهة، علينا أن
نبني حصوناً سيرانية منيعة لحماية بياناتنا وأنظمتنا وسرية
مداولاتنا من أي تهديد خارجي. ومن جهة أخرى، وهو
الأهم، علينا أن نُحَصِّن ضمائرنا وسلوكياتنا بأخلاقيات مهنية
راسخة، تكون هي الضابط الحقيقي لكل من يتعامل مع هذه
الأنظمة من داخل أسرة القضاء فلا قيمة لأقوى الأنظمة
الأمنية إذا لم يقف خلفها رجل قضاء يدرك حجم المسؤولية
الملقاة على عاتقه، ويستخدم صلاحياته الرقمية بما يخدم الحق
والعدل، ويصون كرامة المتقاضين وخصوصيتهم.

نشكركم على مشاركتكم وحضوركم، ونثمن عالياً مساهمات

السادة المتدخلين من قضاة، ومختصين والذين سيسلطون
الضوء على مختلف الأبعاد القانونية الأخلاقية، والتقنية
المرتبطة بالموضوع. تتمنى لكم يوماً دراسياً مثمراً، وحواراً علمياً
بنّاء، يكون خطوة جديدة نحو ترسيخ قيم مهنة القضاء في
كل الأزمنة والفضاءات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.